

و هذا الاختلاف - و له امثلة كثيرة في الكتاب الحكيم - ليس - في طبعه الاولى - من باب الاتفاق و الصدفة او محض التفنن في التعبير بل له وجه او وجوه تقتضي ذلك و على المتأمل ان يطوف حوله و ربما يصل الى شيء او أشياء قيمة. من باب المثال:

- ان مادة «هدى» استعملت و تعددت في القرآن بالباء و اللام و «الى» و بدون الجاز، و تعديها بـ«الى» لغة غير اهل الحجاز و بدونها لغة اهل الحجاز و هذا احد وجوه الاختلاف و ان لم نقل به بالنسبة الى هذه المادة و لا تصل النوبة اليه في غير هذه المادة ايضا عند امكان وجود اخرى قريبة.

و لا تستبعد لو قيل: ان الهدایة لو لوحظت لها غاية تعدد المادة بـ«الى» فيقال: هداهم الله الى الحق و تعدد هي بالباء عند بيان الالصاق و باللام التي هي للاختصاص عند ارادته. و للقول بأن الهدایة بمعنى ارائة الطريق تتعدد بـ«الى» و بمعنى الاتصال الى المطلوب تتعدد بلا واسطة وجه و ان قلنا في موضعه على عكس ذلك و اقمنا له شواهد.

و عليه فكم سلك مسلكا غير صحيح من قال بان النصب في «الصراط المستقيم» بنزع الخافض و هو «الى»!

- مثال آخر: ان مادة «وفي» استعملت في القرآن تسعة عشرة مرة مع تعديها بالباء في احدى عشرة مرة و لا معها في ثمانى مرات. و في مفسرى القرآن من حمل الباء على الزيادة و استشهد له بمواقف عدم ذكر الباء! مع ان التأمل يعطى ان هذه المادة عند تعلقها بمثل العهد و شبهه كالنذر تتعدد بالباء التي هي للالصاق و ذلك لما فيها من معنى ترتب الآثار و عند تعلقها بمثل الكيل والمكيال تتعدد بانفسها لما فيها من معنى الاتمام و الابلاغ و الحفظ و هو متعد بنفسه.
- مثال ثالث: ذكر في القرآن من مادة الارادة مائة و تسعة و ثلاثون مرة باللام و لا معها، فقال - تعالى - : *^١* لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُظْهِرَ قُلُوبَهُمْ * وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ^{٢*} فكان التطهير في الاولى ليس بغاية لمكان النفي و في الثانية لمكان الاثبات فترك ذكر اللام في الاولى و اتى بها في الثانية.
- مثال رابع: بالنسبة الى المادة المتعلقة بالبحث و هي مادة «امر» استعملت في القرآن مائتان و سبع و اربعون مرة

١. سورة المائدة: ٤١.

٢. سورة المائدة: ٥.

✓ و في قالب «أمرت» استعملت احدى عشرة مرة، ثمانى مرة بلاحرف و اثننتين منها باللام و واحدة منها بالباء. فلا ينبغي القول بزيادة اللام و الباء و التمسك لذلك بموارد خلوها عن الحرف! مع ان من الممكن ان يقال: ان المتكلم الامر اذا اراد بيان سلوك و حالة يلزم على المأمور ان يكون على هذه الحالة فلا يأتي بحرف فيقال: *وَأَمْرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^٣* وَأَمْرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ^٤ فتامل.

و اذا نظر الى المأمور به تعدد بالباء. و عند تعلقها بما لا يحتاج في تحصيله الى مقدمات او لم يلاحظ فيه ذلك تعدد لا بحرف و عند الاشارة الى لزوم التصدى لتحقیل مقدمات العمل تعدد باللام لاشراب معنى التصدى فيها فيقال: *وَأَمْرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ^٥.

وفي ما يرتبط بذلك قال ابن منظور في لسانه:

«قوله عَزَّوجَلَ - : *وَأَمْرَنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ^٦ العرب تقول :«امرتک ان تفعل و لتفعل و بان تفعل»، فمن قال: امرتك بان تفعل فالباء للالصاق ، و المعنى وقع الامر بهذا الفعل . و من قال: امرتك ان تفعل فعلى حذف الباء [!] و من قال: امرتك لتفعل فقد اخبرنا بالعلة التي لها وقع الامر و المعنى أمرنا للإسلام».^٧.

و كلامه هذا لا يخلو من دقة و ان كان غير فارق عن بعض النقاشات.

نستنتج من هذا السير في البحث شيئاً: عاماً و خاصاً.

اما العام فتوجيه الخواص الى ان القرآن قرآن! *وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^٨* فعليهم في تفسيره اعمال الخبروية و المهارة و الدقة و الصبر كما عليهم الرجوع الى تراث اهل العصمة - عليهم السلام - في ذلك و هذا لا يكفيه بعض الاشياء القليلة من علم الادب و اللغة!^٩

و في التعبير بـ«عزيز» و «حكيم» في الآية كثير من التنبيه و المناسبة لأهله؛ و عليه فلا يصح الذهاب الى النيابة في الحروف و التقدير و الزيادة و تشبيه المختلافات بعضها ببعض و المجاز و القول بنزع الخافض و نحوها متى ما امكن. و هذا التنبيه لازم على كل من تصدى لتفسير الكتاب و فهمه و لا سيما على من اراد ان يفسّر الكتاب بالكتاب.

^٣. سورة يونس: ٧٢.

^٤. نفس السورة: ١٠٤.

^٥. سورة الشورى: ١٥.

^٦. سورة الانعام: ٧١.

^٧. لسان العرب، ج ٤، ص ٢٧.

^٨. سورة فصلت: ٤١-٤٢.

^٩. ولعله ان المعرفة بعلم الاعراب شيء قليل جداً بالنسبة الى ما يلزم الوقوف عليه في هذا المضمار الواسع المعقد.